همزة الاستفهام
أحكامها ودخولها على أداة الشرط في القرآن الكريم

د. مصطفى فؤاد أحمد

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى

- من مواليد عام ١٩٥٧م بمدينة الإسكندرية بمصر.
- تخرج في كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى عام ١٤٠٧هـ.
- نال شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤١٣هـ بأطروحته: "**شرح خلاصة بن مالك لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (قسم التصريف): دراسة وتحقيق**"، ثم نال منها شهادة الدكتوراه عام ١٤٢٠هـ بأطروحته: " **اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية**".
- من أعماله المنشورة: " **تقارض إلا وغير في اللغة وفي القران الكريم**"، "**هيهات: أحكامها النحوية وتوجيه قراءاتها** "، "**أرأيت بمعنى أخبرني في القرآن الكريم** ".
- البريد الشَّبكيّ : dr.mfoad @ yahoo.com

ملخص البحث

أتى البحثُ على خصائص همزة الاستفهام، فخروجِها عن معنى الاستفهام، فالخلافِ في دخولها على الاستفهام، ثم ذَكرَ دخولَها على أداة الشرط في القرآن الكريم اسماً كانت الأداةُ أو حرفاً مبيناً مسائلَ الخلاف المتعلّقةَ بدخول همزة الاستفهام على أداة الشرط، وحُججَ كلّ فريق، واختارَ ما رآه راجحاً.

والله الموفق.

المقدمة

الحمدُ لله وحدَه، والصلاةُ والسلام على مَن لا نبيَ بعدَه، وبعدُ : فقد وقعَ الخلافُ بين النحاةِ – وهُمْ أهلُ الصنعة – وكثيرٍ من المفسرين لكلام رب العالمين، – وهُمْ مَنْ هُمْ في سَبْر أغوار معاني القرآن – فيما إذا اجتمعَ شرطٌ واستفهامٌ أيُجابُ الشرطُ أم الاستفهامُ ؟ وقد استَندَ النحاةُ إلى التركيب، والمفسرون إلى المعنى، فأردْتُ في هذا البحث أنْ أستقصِيَ ما قيلَ في هذه المسألةِ، وأنْ أرجّحَ ما يبدو لي صوابُه، وبالله التوفيق.

المبحث الأول

همزة الاستفهام

يقالُ: همزةُ الاستفهامِ، وألفُ الاستفهامِ[١]. وإنَّما سُمِّيتْ ألفًا لأنَّها تُصوَّرُ ألفًا[٢]، والاستفهامُ : هو طلبُ الفهْمِ بأدواتٍ مخصوصةٍ، نحوُ : أزيدٌ قائمٌ ؟، وهمزةُ الاستفهامِ أُمُّ أدواتِ الاستفهام، وأصلُها[٣] ؛ لاختصاصها بأحكام لا تَثبُتُ لغيرها[٤]، كما سيأتي إنْ شاءَ الله[٥]، وأدواتُ الاستفهامِ من قبيل الأسماءِ سوى الهمزةِ و(هَلْ) و(أَمْ)، فإنَّها حروفٌ، وممّنْ جعلَ (أمْ) مِن أحرف الاستفهام سيبويهِ، قالَ : « هذا بابُ (أَمْ) و(أَوْ)، أمّا (أَمْ) فلا يكونُ الكلامُ بها إلا استفهامًا، ويقَعُ الكلامُ بها في الاستفهام على وجهين : على معنى أيّهما وأيّهم، وعلى أنْ يكونَ الاستفهامُ الأخيرُ منقطِعاً منَ الأول »[٦].

وممّنْ عدَّ أم مِنْ أحرف الاستفهام أيضًا المبردُ[٧]، وابنُ جنيّ[٨]، واستدَلَّ بعضُهم – كما ذَكرَ أبو حيان – على أنَّ (أَمْ) المتصلةَ تعدِلُ الهمزةَ، وليست بحرف عطفٍ بوقوع جملةٍ مستفهَم عنها بعدَها كالتي بعدَ الهمزةِ، نحو : أضربْتَ زيدًا، أم قتلْتَه ؟، ولتساوي الجملتين بعدَهما في الاستفهام حسُنَ وقوعُها بعدَ (سواء)، وإنما قيل : حرفُ عطفٍ لتوسُّطها بين محتمِلَيْ الوجود لتعيين أحدِهما بالاستفهام[٩].

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٩٩، والمقتضب ٣/ ٣٠٧.

(٢) ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ٨.

(٣) ينظر : الكتاب ١/ ٩٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١/ ١٨١.

(٤) ينظر : شرح اللمع للواسطي الضرير ص ٢٦٦.

(٥) ينظر : صفحة (٦).

(٦) الكتاب : ٣/ ١٦٩.

(٧) ينظر : المقتضب ٣/ ٢٨٦، ٢٨٩.

(٨) ينظر : اللمع ص ٢٩٥.

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧٨– ١٩٧٩.

وأَسقطَ فريقٌ – منهم الزمخشريُّ – (أم) من أحرف الاستفهام، قالَ في المفصّل : «ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام، وهما الهمزةُ وهَلْ...»[١] وكذا قالَ ابنُ الحاجب[٢]، وتاجُ الدين الإسفراييني[٣]، والسخاوي[٤].

والذي آخذُ به أنّ (أَمْ) من أحرف الاستفهام ؛ للدليل المذكور آنفًا، والله تعالى أعلم.

المطلب الأول : خصائصها

لَـمَّا كانت الألفُ أصلَ أدواتِ الاستفهامِ خُصَّتْ بها أحكامٌ لم تَثْبُت لغيرها :

أحدُها : جوازُ حذفِها[٥] مفردةً عندَ أمْنِ اللَّبْسِ، وأمَّا غيرُها من أدوات الاستفهامِ فقد يُحْذفُ معَ ما دَخلَ عليه بطريق التبعيّةِ لا بطريق الاستقلالِ[٦]، وتُحذَفُ الألفُ سواءٌ تَقدَّمتْ على (أَمْ) كقولِ عُمرَ بن أبي ربيعة[٧] :

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانٍ؟

أرادَ : أبسَبْعٍ، أَمْ لم تَتقدَّمْ[٨]، كقول الكُمَيْت[٩] :

---

(١) المفصل : ص ٣١٩.

(٢) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية ص ٤٠٩.

(٣) ينظر : لباب الإعراب ص ٤٦٧.

(٤) ينظر : المفضّل في شرح المفصل للسخاوي ص ٣١٦.

(٥) ينظر : الكتاب ٣/ ١٧٤-١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤-٢٩٥، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٤٥ – ٦٤٦. ٦٤٦.

(٦) ينظر : شرح المغني للدماميني (شرح المزج) ص ٦٥.

(٧) الديوان ص ٦١٤، والبيت من شواهد الكتاب ٣/ ١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥٤.

(٨) ينظر : المحتسب ١/ ٥٠، ٢/ ٢٠٥، والصاحبي ص ٢٩٦ – ٢٩٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، وحواشي المفصل للشلوبين ٢/ ٥٢١ (رسالة ماجستير).

(٩) الهاشميات ص ٣٦، والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٢٨١، والمحتسب ١/ ٥٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٤، ومغني اللبيب ١/ ٣٦، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٣.

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البيضِ أَطْرَبُ وَلا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

أرادَ : أو ذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟، وقِيلَ : لا يتعيّنُ ؛ لجواز أنْ يكونَ مِمَّا حُذِفَ فيه حرفُ النفي للقرينة، أي : وذو الشَّيبِ لا يلْعَبُ[١]، أو أنَّه إخبارٌ حقيقةً[٢].

وقد اخْتُلفَ في جواز حذْفِ همزة الاستفهامِ عند أمْنِ اللَّبْسِ في الاختيار ؛ فذهب سيبويه – في ظاهر كلامه – إلى أنَّ حذفَها عندَ أمْنِ اللَّبْس من ضرورات الشعرِ، ويكونُ قبلَ (أَمْ) [٣]، ومِمَّن أَخذَ به المبردُ[٤]، وأبو جعفر النحاس[٥]، والزمخشري[٦]، وابنُ الأنباري[٧]، وابنُ يعيش [٨]، وابنُ الحاجب[٩]، وابنُ عصفور، غيرَ أنه عَمَّم أي سواءٌ أكانت الهمزةُ مع (أَمْ) أَمْ لا[١٠].

وذهبَ الفراءُ إلى جواز حذفها في الاختيار عندَ التوبيخ، قالَ عندَ تفسير قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٥٣] ما نصُّه : «﴿أَصْطَفَى﴾ استفهامٌ، وفيه توبيخٌ لهم، وقَدْ تُطْرحُ ألفُ الاستفهامِ من التوبيخ، ومثلُه قولُه ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [الأحقاف:٢٠] يُسْتفْهَمُ بها، ولا يُستفْهَمُ، ومعناهما جميعًا واحدٌ»[١١].

---

(١) ينظر : شرح المزج ص ٦٧، ومغني اللبيب وبهامشه حاشية الأمير ص ١٢.
(٢) ينظر : حاشية الأمير ص ١٢.
(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ١٧٤ – ١٧٥.
(٤) ينظر : المقتضب ٣/ ٢٩٤ – ٢٩٥.
(٥) ينظر : إعراب القرآن ٣/ ١٧٦ – ١٧٧.
(٦) ينظر : المفصل ص ٣٢٠.
(٧) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٥١.
(٨) ينظر : شرح المفصل ٨/ ١٥٤ – ١٥٥.
(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٠.
(١٠) ينظر : ضرائر الشعر ص ١٢٤ – ١٢٥.
(١١) معاني القرآن ٢/ ٣٩٤.

وذهبَ الأخفشُ – وتبعه جماعةٌ – إلى قياس ذلك مطلقًا في الاختيار بشرط أمْنِ اللَّبْس، قالَ عندَ قوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء: ٢٢] : «... هذا استفهامٌ، كأنّه قالَ : أَوَتلكَ نعمةٌ تَـمُنُّها »[١]، ومِـمّن أخذَ بقوله ابنُ جني[٢]، وابنُ مالك[٣]، مالك[٣]، والمالقيُّ[٤]، وابنُ هشام[٥]، وذهبَ المراديُّ إلى جواز حذفها باطرادٍ إذا إذا كانَ بعدَها (أَمْ) المتصلةُ[٦].

والمختارُ عندي – والله أعلم – هو قولُ الأخفش لكثرة حذفِ الهمزةِ نظمًا ونثرًا مع (أَمْ) وعندَ فقدها، ومنْ ذلك – على ما ذُكرَ – قراءةُ ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بهمزةٍ واحدةٍ من غير مدَّةٍ[٧]، وقراءةُ ﴿اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ بهمزةِ وصلٍ[٨]، وقراءةُ ﴿ بَلَ ادَّرَكَ ﴾ بفتح اللام وتشديد الدالِ[٩]، وأصلُه : بَلْ أَادَّرَكَ[١٠] ؟

ومن ذلك أيضًا ما أوردَه ابنُ مالك[١١] مِنْ قوله ﷺ : « يا أبا ذرّ ! عيَّرْتَه بأُمِّه »[١٢] أرادَ : أعَيَّرْتَه ؟، وقولِه ﷺ : « أتاني آتٍ مِنْ رَبِّي، فبشَّرَني أنّه مَنْ ماتَ مِنْ

(١) معاني القرآن ٢/ ٦٤٥ – ٦٤٦.
(٢) ينظر : المحتسب ١/ ٥٠ – ٥١.
(٣) ينظر : شواهد التوضيح ص ٨٧ – ٨٩.
(٤) ينظر : رصف المباني ص ٤٥.
(٥) ينظر : المغني ١/ ٣٦ – ٣٧.
(٦) ينظر : الجنى الداني ص ٣٥.
(٧) في مختصر الشواذ (٢) : قرأ بها ابن محيصن، وفي المحتسب (١/ ٥٠) : الزهري وابن محيصن.
(٨) في مختصر الشواذ (١٥٧) : «وروى معاذ بن معاذ العنبري عن أبي عمرو كسر الميم على أصل التقاء الساكنين ووصل الهمزة، عليهم استغفرت».
(٩) قرأ بها سليمان بن يسار، وأخوه عطاء بن يسار وعطاء بن السائب كما في المحتسب (٢/ ١٤٢).
(١٠) ينظر : الكشاف ٣/ ٣٦٦، والبحر المحيط ٧/ ٩٢.
(١١) ينظر : شواهد التوضيح ص ٨٧ – ٨٩.
(١٢) أخرجه البخاري (١/ ١٥) في كتاب الإيمان، باب : المعاصي من أمر الجاهلية.

أُمتي لا يُشركُ بالله شيئًا دخلَ الجنَّةَ، قُلتُ : وإِنْ زَنَى وإنْ سَرقَ ؟ قالَ : وإنْ زَنى وإنْ سَرقَ »[١] والأصلُ أَوَ إِنْ زنى، أَوَ إنْ سرقَ ؟، وحديثِ ابن عباسٍ « أنَّ رجلاً قالَ : إنَّ أُمّيَ ماتَتْ، وعليها صومُ شهرٍ، فأَقْضِيه ؟»[٢] وفي بعض النُّسخ «أفَأَقْضِيه؟».

الثاني : أنها تقع لطلَب التصور[٣]، وهو إدراكُ غير النسبة، ويكونُ عندَ التردُّد في تعيين أحد شيئيْنِ[٤] نحوُ : أزيدٌ قائمٌ أم خالدٌ ؟، ولطلب التصديق[٥]، وهو إدراكُ وقوعِ نسبةٍ تامة بين شيئينِ[٦]، نحوُ : أزيدٌ قائمٌ ؟، و(هل) يختصُّ بها طلَبُ التصديق[٧]، وبقيّةُ الأدوات لطلب التصوُّر لا غيرُ[٨]، وقيلَ : (أَمْ) المنقطعةُ مِن أدوات الاستفهامِ، وهي لطلب التصديق فقط[٩].

الثالث : أنّها تدخُلُ على الإثبات – كما تقدّمَ – وعلى النفي[١٠]، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١] ، وعُورضَ بأنّ (أمْ) تشاركُها في ذلك، تقولُ : أقامَ زيدٌ أمْ لم يقُمْ[١١] ؟

الرابع : كمالُ التصدير[١٢]، ومصداقُ ذلك أنها لا تُذكَرُ بعدَ (أم) للإضراب كما

---

(١) أخرجه البخاري (٢/ ٧١) في كتاب الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله.

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ٣٥) في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم.

(٣) ينظر : المفصل ص ٣١٦، ورصف المباني ص ٤٥، والجنى الداني ص ٣٠.

(٤) ينظر : شروح التلخيص ٢/ ٢٤٧.

(٥) ينظر : الجنى الداني ص ٣٠، وحاشية الدسوقي ١/ ١٢.

(٦) ينظر : شروح التلخيص ٢/ ٢٤٧.

(٧) ينظر : الجنى الداني ص ٣٠، والمغني ١/ ٣٧، وشرح السعد (مختصر المعاني) ٢/ ٩٥ – ٩٦.

(٨) ينظر : المغني ١/ ٣٧.

(٩) ينظر : شرح المزج ص ٧٣.

(١٠) ينظر : الخصائص ٢/ ٤٦٣، وحواشي المفصل ٢/ ٥١٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٤، وتذكرة النحاة ص ٧٧.

(١١) ينظر : المغني ١/ ٣٧.

(١٢) ينظر : الكتاب ٣/ ١٨٧، والمقتضب ٣/ ٣٠٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٣، وتذكرة النحاة ص ٧٧، والجنى الداني ص ٣١.

يُذكَر غيرُها من أدوات الاستفهام وذلك أنّ الألفَ لا تكونُ إلا للاستفهام، و(أم) تكونُ للاستفهام وغيرِ الاستفهام[1]، تقولُ : قامَ زيدٌ أَمْ هل قعَدَ ؟، ولا تقولُ: أمْ أقعَدَ[2]؟، وأنها تدخُل على الواو والفاء وثُمَّ مِن حروف العطف[3]، العطف[3]، فالواوُ نحوُ قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقولِه عـزَّ مِـنْ قائـل : ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا﴾[آل عمران: ١٦٥]، والفاءُ نحوُ قوله سبحانَه : ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]، وقولِه سبحانه : ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾[البقرة: ٨٥]، وثُمّ نحوُ قوله عزّ وجلّ : ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] ولا يتَقدَّمُ شيءٌ مِن أدوات الاستفهام على حروف العطف غيرَ الهمزةِ، والأصلُ في ذلك أنْ يُقدَّمَ العاطفُ على الهمزة نحوُ قوله تعالى : ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾[آل عمران: ١٠١]، وقولِـه تعالى : ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] لأنها مِنَ الجملة المعطوفةِ لَكنّهم راعَوْا أصالةَ الهمزة في التصدير، فقدَّموها بخلاف سائر أدوات الاستفهام، هذا مذهبُ الجمهور[4]، وخالفَهم جماعةٌ، ويأتي ذِكْرُ الخلافِ في هذه المسألة -إِنْ شاءَ اللهُ تعالى- في موضعه.

الخامس : أنّه لا يلي شيئًا من أدوات الاستفهام اسمٌ بعدَه فعلٌ في فصيح الكلامِ غيرَ الهمزة[5]، تقولُ : أزيدٌ قامَ ؟، و: أزيدًا ضربْتَ ؟، فتُقدّمُ المفعولَ، وتَفْصِلُ به بينَ الهمزة والفِعْل، ولا تقولُ : هل زيدًا ضربْتَ ؟ ولا : متى زيدًا ضربْتَ ؟ إلا في

(١) ينظر : المسائل المنثورة ص ٢٠٩.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ١٨٩، والمسائل المنثورة ص ٢٠٩، والمغني ١/ ٣٨.

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ١٨٧، والمقتضب ٣/ ٣٠٧، وشرح المفصل ٨/ ١٥١، والارتشاف ٤/ ١٨٦١- ١٨٦٢.

(٤) ينظر : المغني ١/ ٣٨، والبحر المحيط ١/ ٣٢٣.

(٥) ينظر : الكتاب ١/ ٩٨ - ٩٩، وشرح المفصل ٨/ ١٥١، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨٧ (رسالة دكتوراه)، ولباب الإعراب ص ٤٦٧، والبرهان للزركشي ٢/ ٣٤٨.

الضرورة.

السادس : أنها تدْخُلُ على أداة الشرط، ولا يدْخُل عليها غيرُها من أدوات الاستفهام[١]، فتقولُ : أإنْ أكرْمتَني أُكرمْكَ ؟، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَإِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩]، ولا تقولُ : هل إنْ تَخْرُجْ أخرُجْ معك ؟.

السابع : أنها تكونُ للتقرير، ولا يكونُ ذلك لغيرها من أدوات الاستفهام، ذَكَره سيبويهِ وجماعةٌ[٢]، قالَ في الكتاب : « وممّا يَدُلّكَ على أنّ ألفَ الاستفهام ليسَتْ بمنزلة (هل) أنك تقولُ للرجل: أطَرَبًا! وأنت تعلَمُ أنه قَدْ طَرِبَ، لتوّبخَه، وتُقرّرَه، ولا تقولُ هذا بعدَ (هل)»[٣]، ومِمّن ذَكَره أيضًا أبو علي الفارسيُّ، قالَ في المسائل المنثورة : « الألفُ تدخُلُ للتقرير... وجازَ في الألف وحدَها، وذلكَ أنَّ الألفَ ملازمةٌ للاستفهام »[٤]، وذَكرَ بعضُهم أحكامًا أخرى[٥].

المطلب الثاني : خروجها عن معنى الاستفهام

تخرُجُ الهمزةُ عمّا وُضِعت له، وهو الاستفهامُ، فتَرِد لمعانٍ، منها :

١ – التسويةُ: وهمزتُها الواقعةُ بعدَ (سواء)، و(ما أُبالي)، و(ليتَ شِعْري)[٦]، و(ما أدري) [٧]، ونحْوِهنّ، نحوُ : لأضربَنَّه أذَهبَ أم مَكثَ[٨]، وقَصَر بعضُهم

(١) ينظر : البرهان ٢/ ٣٤٩.

(٢) ينظر : المقتضب ٣/ ٢٨٩، والمسائل المنثورة ص ٢١٢ – ٢١٣، وشرح المفصل ٨/ ١٥١، وحواشي المفصل ٢/ ٥٢٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٤، والبرهان ٢/ ٣٤٨.

(٣) الكتاب ٣/ ١٧٦.

(٤) المسائل المنثورة ص ٢١٢ – ٢١٣.

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٤٦ – ٤٤٩، والبرهان ٢/ ٣٤٨ – ٣٥٠.

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ١٧٠ – ١٧١، والمقتضب ٣/ ٢٨٧.

(٧) ينظر : الكتاب ٣/ ١٧١، والحجة للفارسي ١/ ٢٦٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٦ – ٤٠٧، والجنى الداني ص ٣٢.

(٨) ينظر : الكتاب ٣/ ١٨٦.

همزةَ التسوية على التالية قولَهم : سواء، وقولَهم : لا أبالي، ومتصرفاتِه[١]، ومـمَّن ذكرَ ذلك الرضيُّ، قالَ : « وأمّا همزةُ التسويةِ وأَمْ التسويةِ فهما اللتانِ تليانِ قولَهم : سواء، وقولَهم : لا أبالي، ومتصرفاته، نحوُ قولك : سواءٌ عليّ أقمتَ أم قعدْتَ ؟ ولا أُبالي أقامَ زيدٌ أم قعَدَ ؟ »[٢].

والصحيح عندي – والله أعلم – أنّ همزةَ التسوية تشمَلُ أيضًا الواقعةَ بعدَ (ليْتَ شِعْري)، و(ما أَدْري) لتصريح سيبويهِ بذلك إذ قالَ : « هذا بابُ أَمْ إذا كانَ الكلامُ بها بمنزلة أيّهما، وأيُّهم... ومِنْ هذا الباب قولُه : ما أُبالي أزيدًا لقِيتَ أَم عمرًا، و: سواءٌ عليَّ أبِشْرًا كَلَّمتَ أم زيدًا... ومثلُ ذلك : ما أدري أزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ، ليْتَ شِعري أزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ »[٣]، وضابطُ همزة التسوية أنّها الداخلةُ على جملةٍ يَصِحُّ حلولُ المصدر محلَّها مع ما دَخلَتْ عليه[٤]، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] فيَصِحُّ : سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدَمُه، وأُجيزَ في (سواء) في هذه الآية عدةُ أوجهٍ :

الأول : أنّها خبرُ (إنّ)، و﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ رفْعٌ على الفاعلية مِنْ ﴿سَوَآءٌ﴾ لأنّه مصدرٌ بمعنى اسم الفاعل، وهو مُسْتَوٍ[٥]، وضُعّفَ بأنَّ الاستفهامَ لا لا يعمَلُ فيه ما قبلَه[٦]، فكونُ ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ فاعلاً بـ﴿سَوَآءٌ﴾ يقتضي عملَ ما قَبلَ

(١) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٠٩، وشرح المزج ص ٧٤.
(٢) شرح الرضي ٤/ ٤٠٩.
(٣) الكتاب ٣/ ١٦٩ – ١٧١.
(٤) ينظر : شرح المزج ص ٨٤.
(٥) ينظر : إعراب القرآن ١/ ١٨٤، والكشاف ١/ ٥٦، والبيان ١/ ٥٠، وإملاء ما مَنّ به الرحمن ١/ ١٤، والمغني ١/ ١٦١.
(٦) ينظر : المغني ١/ ١٦١.

الاستفهام فيه، وليس العاملُ هنا مِمّا يُعَلّقُ عن العمل[١]، وأُجيبَ بأنّ الاستفهامَ ليس هنا على حقيقته لأنَّ همزةَ التسوية جُرِّدتْ عن معنى الاستفهام[٢].

الثاني : خبرٌ والمبتدأُ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٣]، والجملةُ من المبتدأ والخبر في موضع رفعٍ خبرِ (إنّ)، وأُفسِدَ بأنَّ المبتدأ المشتمل على الاستفهام يَجِبُ تقديمُه، وهو هنا لم يُقَدّمْ[٤]، وأيضًا بأنّه ليس في الكلام مُخبَرٌ عنه إذِ الفعْلُ أبدًا خبرٌ لا مُخبَرٌ عنه[٥]، وأُجيبَ عن الأول بما أُجيبَ عن السابق[٦]، وعن الثاني بأنّ ما في الآية الكريمة مِمّا هُجِرَ فيه جانبُ اللفظ إلى جانب المعنى، والتقديرُ : سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدَمُه[٧] ونظيرُه مِمّا نُزِّلَ فيه الفِعلُ منزِلةَ المصدر قولُهم : تَسمَعُ بالمُعَيْديّ خيرٌ مِنْ أنْ تراه »[٨].

الثالث : مبتدأٌ والخبرُ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٩]، ورُدَّ بأنّ الخبرَ جملةٌ خاليةٌ من من عائدٍ إلى المبتدأ[١٠]، وأُجيبَ بأنّ الكلامَ محمولٌ على المعنى والتقديرُ : سواءٌ عليهم الإنذارُ وترْكُه[١١].

---

(١) ينظر : المنصف على المغني ١/ ٢٨٦.

(٢) ينظر : المصدر السابق.

(٣) ينظر : الكشاف ١/ ٥٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٦، والإملاء ١/ ١٤، والمغني ١/ ١٦١.

(٤) ينظر : الحجة للفارسي ١/ ٢٦٩، والمغني ١/ ١٦١.

(٥) ينظر : الحجة للفارسي ١/ ٢٦٩.

(٦) ينظر : المغني ١/ ١٦٢.

(٧) ينظر : الكشاف ١/ ٥٦.

(٨) كتاب الأمثال للقاسم بن سلام ص ٩٧.

(٩) ينظر : معاني الزجاج ١/ ٧٧، وإعراب القرآن ١/ ١٨٤، والحجة للفارسي ١/ ٢٦٩، والمحرر الوجيز ١/ ١٥٣، والكشاف ١/ ٥٦.

(١٠) ينظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٦.

(١١) الكشاف ١/ ٥٦، والبيان ١/ ٤٩.

الرابع : مبتدأٌ و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ جملةٌ في موضع رفعٍ على الفاعلية، وسَدَّت الجملةُ مسدَّ الخبر، والكلامُ محمولٌ على المعنى، والتقدير : يستوي عندهم الإنذارُ وترْكُه[1]، ويُضْعفُه- في نظري- عدمُ اعتماد المبتدأ (سواء) على نفي أو استفهامٍ كما اشتَرطَ البصريون في المبتدأ الذي يرفَعُ فاعلاً سادًّا مَسدَّ الخبر.

الخامس : خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والمعنى: الأمرانِ سواءٌ، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بيانٌ للأمرين، والفعلانِ في معنى الشرط، والجملةُ الاسميةُ (الأمرانِ سواءٌ) دليلٌ على الجزاء، والتقديرُ : إنْ أنذرتهم أو لم تنذرْهم فالأمرانِ سواءٌ[2]، ويُبَعِّدُه - في رأيي - تقديرُ محذوفٍ، والمعنى بدونه مستقيمٌ وأيضًا ما فيه مِنْ تكَلُّف لا يَخفى، والله تعالى أعلم.

٢ - التقرير[3] : وهو حملُ المخاطَبِ على الإقرار بما يَعْلَم ثبوتَه أو نفيه[4]، نحوُ نحوُ قوله تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] [5]، (ووَجْهُ شَبَه التقريرِ بالاستفهام أنّ المقرِّرَ كانَ عالمًا بما قَرَّر به، فأرادَ أنْ يقَعَ الجوابُ منَ المخاطب، فتكونَ الحُجّةُ عليه بلسانه، كما أنك إذا استَفْهمتَ فأنْتَ تتوقّعُ الجوابَ مِمّن استَفْهمتَ)[6].

٣ - التوبيخ[7] : نحوُ قوله تعالى : ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأحقاف:

---

(١) ينظر : الإملاء ١/ ١٤.

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٠٩.

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ١٨٧، والمقتضب ٣/ ٣٠٨، والمسائل المنثورة ص ٢١٢ - ٢١٣، والخصائص٢/ ٤٦٣، والتوطئة ص ١٤٧، ولباب الإعراب ص ٤٦٨.

(٤) ينظر : الجنى الداني ص ٣٢، والمغني ١/ ٤٠.

(٥) ينظر : الكشاف ٢/ ١٧٠، وشرح المفصل ٨/ ١٥١.

(٦) المسائل المنثورة ص ٢١٣، مع تصرف يسير.

(٧) ينظر : معاني الفراء ٢/ ٣٩٤، والأصول ٢/ ٥٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٣ - ٤٠٤، والبيان ١/ ١١٣، ورصف المباني ص ٤٧.

٢٠] ، في قراءة ﴿أأذهبتم﴾ بهمزتين على الاستفهام[١]، وقولِه سبحانَه : ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[الزخرف: ٣٢][٢]، وقد اجتَمعَ التقريرُ والتوبيخ في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨][٣]، وقولِه سبحانَه : ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا﴾[الأحقاف:٢٢][٤]، وقوله عزّ وجلّ : ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [الدخان: ٣٧][٥].

٤ – التعجب[٦] : نحوُ قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥][٧]، وقولِه سبحانَه : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨][٨].

٥ – الإنكار[٩] : نحوُ قوله تعالى : ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣][١٠]، وقد اجتَمعَ التعجبُ والإنكار في قوله تعالى : ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الصافات: ١٦ – ١٧][١١].

٦ – الأمر[١٢] : نحوُ قوله تعالى : ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة:٩١] أي : انتَهُوا، وقولِه سبحانَه : ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣] أي : تذَكَّروا، وقولِه عزّ وجلّ : ﴿أَلَمْ

---

(١) في كتاب السبعة (٥٩٨)، والتيسير (٤٦١) : قرأ بها ابن عامر. وفي النشر (١/ ٣٦٦) : ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب.

(٢) ينظر : البحر المحيط ٨/ ١٠.

(٣) ينظر : الجنى الداني ص ٣٢.

(٤) ينظر : البحر المحيط ٨/ ٦٢.

(٥) ينظر : الأصول ٢/ ٥٧.

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٣، ولباب الإعراب ص ٤٦٨، والجنى الداني ص ٣٣.

(٧) ينظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٣، والمغني ١/ ٤١.

(٨) ينظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٣.

(٩) ينظر : المقتضب ٣/ ٣٠٨، والمحتسب ٢/ ٢٠٦، وشرح المفصل ٨/ ١٥١، وشرح الكافية لابن الحاجب الحاجب ص ٧٨٨، والجنى الداني ص ٣٣، والمغني ١/ ٣٩ – ٤٠.

(١٠) ينظر : الجنى الداني ص ٣٣، والمغني ١/ ٤٠.

(١١) ينظر : المقتضب ٣/ ٣٠٨.

(١٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٣، ولباب الإعراب ص ٤٦٨، والمغني ١/ ٤٠.

يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦] أي : اخْشَعُوا[١]، وقيلَ في الآية الأخيرة : الغَرَضُ منَ الاستفهام الاستبطاءُ[٢].وذَكَر بعضُهم معانيَ أُخَرَ كالوعيد، والنفي، والتهكم، والتنبيه، والتهديد وغيرِ ذلك[٣].

المطلب الثالث : هل تدخل همزة الاستفهام على الاستفهام ؟

مذهبُ جماعة منَ النحاة أنّ أداةَ الاستفهام لا تدْخُل على الاستفهام لِمَا فيه منِ اجتماع أداتين لمعنىً واحدٍ، وهو ممنوعٌ[٤]، ومِمّن أخذَ به أبو علي الفارسي، قالَ بعدَ بعدَ أنْ أوردَ بيتيْنِ دَخَلت فيهما (أَمْ) علي كيفَ الاستفهاميةِ : « هذه المسألةُ فيها إشكالٌ وهو أنّ (أم) للاستفهام دَخَلت على (كيف)... »[٥] وممّن قالَ به أيضًا ابنُ جني[٦]، والهرويُّ[٧]، ومكيّ القيسيّ[٨]، وابنُ يعيش[٩]، وابنُ مالك[١٠]، والمرادي[١١].

وذهبَ فريقٌ – منهم المبردُ – إلى جواز دخول الاستفهام على الاستفهام، قالَ

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٢ – ٤٠٣.
(٢) ينظر : الجنى الداني ص ٣٣، والمغني ١/ ٤١.
(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٤ – ٤٠٩، ولباب الإعراب ص ٤٦٨، والجنى الداني ص ٣٢ – ٣٣، والمغني ١/ ٤٠ – ٤١ ، والارتشاف ٤/ ١٨٦١.
(٤) ينظر : المسائل المنثورة ص ٢٠٥، والخصائص ٢/ ١٨٤، ٤٦٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ص ٥٨٤، ٥٨٤، وشرح المفصل ٤/ ١٨ – ١٩، ٨/ ١٥٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٥.
(٥) المسائل المنثورة ص ٢٠٥.
(٦) ينظر : الخصائص ٢/ ١٨٤، ٤٦٣.
(٧) ينظر : الأزهية ص ٣١.
(٨) ينظر : المشكل لمكي ص ٥٨٤.
(٩) ينظر : شرح المفصل ٤/ ١٨ – ١٩، ٨/ ١٥٢.
(١٠) ينظر : شرح عمدة الحافظ ص ٣٨٥.
(١١) ينظر : الجنى الداني ص ٢٠٦.

في المقتضب : « وحرفا الاستفهام اللذانِ لا يفارقانه الألفُ و(أم)، وهما يَدخلانِ على هذه الحروف كلِّها، ألا ترى أنَّ القائلَ يقولُ : هل زيدٌ في الدار أم هل عمرو هناك ؟ وتقولُ : كيف صنعتَ أم كيف صنعَ أخوك؟، فدخلَ هذان الحرفانِ على حروف الاستفهام لتمكُّنِهما وانتقالهما فمِن ذلك...»[(١)] وممّن أجازَ أيضًا ابنُ خالويه[(٢)]، وأبو حيان[(٣)]، والسمينُ الحلبي[(٤)]، ودليلُ هؤلاءِ وروده في كلام العرب، وفي بعض قراءات القرآن الكريم ؛ فمِنَ الأول قولُ الشاعر[(٥)] :

أَنَّى جَزَوْا عامِرًا سَوْءَى بِفِعْلِهِمُ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الحسَنِ

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ بِهِ رِئمانُ أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ بالْلَبَنِ

وقولُ علقمةَ بنِ عَبَدة :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْر الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ[(٦)]

وقولُ الشاعرِ[(٧)] :

سائِلْ فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنا أَهْلَ رَأَوْنا بِسَفْحِ القُفِّ ذي الأَكَمِ

ومنَ الثاني قولُه تعالى : ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٣] في قراءة أبي حَيْوة

(١) المقتضب ٣/ ٢٩٠.

(٢) ينظر : مختصر الشواذ ص ١١٠.

(٣) ينظر : البحر المحيط ٧/ ٩٩، والارتشاف ٤/ ٢٠٠٩ – ٢٠١٠.

(٤) ينظر : الدر المصون ٨/ ٦٤٤.

(٥) أفنون التغلبي، والبيتان في المفضليات ص ٢٦٣، والمسائل المنثورة ص ٢٠٤، والخصائص ٢/ ١٨٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٤، والمغني ١/ ٦٨.

(٦) الديوان ص ٤٧، والكتاب ٣/ ١٧٨، والمقتضب ٣/ ٢٩٠، والأصول ٢/ ٥٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٧، وشرح المفصل ٨/ ١٥٣.

(٧) زيد الخيل، والبيت في شعر زيد الخيل (شعراء إسلاميون) ص ٢٠٦، والمقتضب ٣/ ٢٩١، والخصائص والخصائص ٢/ ٤٦٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٣، ٣/ ١٠٨.

(أَمَاذا) بتخفيف الميم، أوردَ هذه القراءة غيرُ واحدٍ من المفسّرين والمعربين، كابن خالويه[١]، وابنِ عطية[٢]، وأبي البقاء[٣]، وأبي حيان[٤]، والسمين الحلبي[٥]، والألوسي[٦]، وأوَّلَها بعضُ هؤلاءِ كأبي البقاء[٧]، وأبي حيان[٨]، والسمين الحلبي[٩] بدخول همزة الاستفهام على الاستفهام.

وأجابَ المانعون عمّا وَرد بأنّ (أم) إذا دَخلَتْ على (كيفَ) - كما في البيتين الأَوّلين - فإنها تكونُ عاطفةً، و(كيف) للاستفهام، وإنما كان ذلك لأنّ (أم) لها معنيان : الاستفهامُ والعطف، فلما احْتِيج إلى معنى العطف فيها خُلعَ منها دلالةُ الاستفهام، كما خُلعَ مِن(لكن) معنى العطف لدخول الواو عليها في نحو : ما جاءني زيدٌ ولكن عمروٌ[١٠]، ولم يجُزْ أن تكونَ (كيف) هي المخلوعةَ عنها دلالةُ الاستفهام لأنّها لو كانت كذلك لوجبَ إعرابُها ؛ لأنّها إنّما بُنيت لتضمُّنها معنى حرف الاستفهامِ[١١]، وأمّا إذا دَخَلت (أم) على (هل) - كما تقدَّم في البيت الثالث - فإنّ (هل)بمعنى (قد) لأنّها تخْرُج عن معنى الاستفهام مُبتَدأةً كما في قولـه

(١) ينظر : مختصر الشواذ ص ١١٠.
(٢) ينظر : المحرر الوجيز ١١/ ٢٤٧.
(٣) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٢٤٧.
(٤) ينظر : البحر المحيط ٧/ ٩٩.
(٥) ينظر : الدر المصون ٨/ ٦٤٤.
(٦) ينظر : روح المعاني ٢٠/ ٢٩.
(٧) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٢٤٧.
(٨) ينظر : البحر المحيط ٧/ ٩٩.
(٩) ينظر : الدر المصون ٨/ ٦٤٤.
(١٠) ينظر : المسائل المنثورة ص ٢٠٥، وشرح المفصل ٨/ ١٥٣.
(١١) ينظر : المسائل المنثورة ص ٢٠٥، والخصائص ٢/ ٨٤، وشرح المفصل ٤/ ١٩.

سبحانه: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ [الإنسان: ١] فإنّها بمعنى (قد)[١]، و(أم) لا تكونُ مبتدأةً إلا وهي للاستفهام[٢]، وأمّا إذا دَخَلت الهمزةُ على الاستفهام، فإنْ كانَ (هل) - كما تقدّم في البيت الرابع - فإنَّ (هل) - كما سَبقَ - بمنزلة (قد)[٣] وإنْ كانَ الاستفهامُ بغير (هل) كما في قراءة أبي حيوة (أَمَاذا كنتم تعملون) المتقدِّمةِ فإنّ الهمزةَ خارجةٌ عن معنى الاستفهام إلى التقرير، وهو نوعٌ من الخبر، والخبرُ ضدُّ الاستفهام، ويدُلّ على مفارقتها الاستفهامَ - كما ذَكروا - امتناعُ نصْبِ الفْعل بعد الفاء في جوابها، فلا يقالُ : ألستَ فَعلْتَ فأُكرِمَكَ[٤].إذ معلومٌ أنّ أنّ الفعْلَ إنّما يُنصب بعدَ الفاء في جواب الطَلَب المحْضِ[٥]، فامتناعُ النصبِ في جواب الهمزةِ التي للتقرير دليلٌ على أنَّها خرجَتْ عنِ الاستفهام؛ لأنّه منَ الطَلَب المحْض.

والراجحُ - في نظري - مذهبُ المانعين لوجاهة ما أجابوا به عمّا وردَ ممّا ظاهِرُه دخولُ استفهامٍ على استفهام. والله تعالى أعلم.

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ١٨٩، والمقتضب ٣/ ٢٨٩، والمسائل المنثورة ص ٢١٣.

(٢) ينظر : المسائل المنثورة ص ٢١٣.

(٣) ينظر : شرح المفصل ٨/ ١٥٣.

(٤) ينظر : المسائل المنثورة ص ٢١٢ - ٢١٣، والخصائص ٢/ ٤٦٣.

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٤/ ١٨٤.

المبحث الثاني

دخول همزة الاستفهام على أداة الشرط في القرآن الكريم

تمهيدٌ في صدارة أدوات الشرط وكذا الاستفهام:

أدواتُ الشرط هي ما تدْخُلُ على شيئيْنِ، فتجعَلُ الأولَ سبباً للثاني، ويُسمَّى الأولُ شرطًا، والثاني جزاءً[(١)]، وهي حروفٌ وأسماءٌ، فالحروفُ (إنْ) و(إذْما) في مذهب سيبويهِ[(٢)]، والأسماءُ ظروفٌ، وغيرُ ظروفٍ فمِنَ الظروف (مَتَى) و(أيْنَما)، ومِن غير الظروف(مَنْ)، و(ما)[(٣)]، وأداةُ الشرط لها الصدارةُ عندَ البصريين، ومِن ثَمَّ لا يجوزُ عندَهم تقديمُ شيء مِن معمولات فعْلِ الشرط، ولا فعْلِ الجواب عليها[(٤)]. ولصدارة أداة الشرط لا يعمَلُ فيها ما قبلَها ؛ لأنه إذا عمِلَ فيها عاملٌ صارَ لهذا العاملِ الصدارةُ، وبَطَلَ عملُها ؛ لأنها إنما تعمَلُ بمعنى أدوات الجزاء، وأدواتُ الجزاء لها صدرُ الكلام[(٥)]، فإذا كانَ العاملُ فيها حرفَ جرٍّ جرٍّ أو اسمًا أُضيفَ إليها عمِلَتْ، أمَّا حرفُ الجر فلأِنه وإِنْ تَقدَّمَ لفظًا فهو صلةُ فعلِ الشرط، وحرفُ الجرّ لا يكونُ إلا قبلَ الاسم، فلَمَّا دَعَتِ الضرورةُ إلى إدخال حرف الجرِّ على أدوات الجزاء لم يبْطُلْ عملُها، وأمّا المضافُ فلأِنه بمنزلة أداة الشرطِ، تقولُ : بِمَنْ تمرُرْ أَمْرُرْ به، و: غلامَ مَنْ تضْرِبْ أضْرِبْه[(٦)]، وأسماءُ الاستفهام كأدوات الشرط في الصدارة، ومِن ثَمَّ لا يتقدَّمُ عليها شيءٌ مِمّا في حيّزها، كما لا

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦٧٠، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٦.

(٣) ينظر : المصدر السابق.

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٢٣، وشرح الرضي ٤/ ٩٥، والارتشاف ٤/ ١٨٧٩.

(٥) ينظر : التبصرة للصيمري ١/ ٤١٥ - ٤١٦.

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٧٩ - ٨٠، ٨٢، والنكت للأعلم ص ٣٨٥، وشرح الرضي ٣/ ١٥٩، وأبو عبد الله بن بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية (رسالة دكتوراه) ٣/ ٨٥١.

يتقَدَّمُ على أدوات الشرط شيءٌ مِنْ جملتها، فلا تقولُ : زيدًا أضرَبْتَ؟، وإنما كانَ للاستفهام الصدارةُ لدخوله على جملة تامّةٍ خبريةٍ، فنَقَلَها مِنَ الخبر إلى الاستخبار، ولِيَكونَ لها هذا المعنى وَجبَ أنْ يكونَ الاستفهامُ مقدَّمًا عليها(١)، وكذا الحالُ في أدوات الشرط(٢).

المطلب الأول : دخول همزة الاستفهام على حرف الشرط في القرآن الكريم

تقدَّمَ أنّ مِنْ خصائص همزة الاستفهام أنها تدخُلُ - لأصالتها في الاستفهام - على أدوات الشرط دونَ غيرها من أدوات الاستفهام، وقد دَخلَتْ عليها في القرآن الكريم في غير آيةٍ، اسمًا كانَتِ الأداةُ أو حرفًا، فمِن دخولها على الحرف، وهو (إنْ) و(لَوْ) :

١ - قولُه تعالى : ﴿ قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ۚ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾ [يس: ١٩] دخلَتْ ألفُ الاستفهام على(إنْ) الشرطيةِ في ﴿أَئِن﴾، وهي قراءةُ العامّة(٣)، وقُرِئ(أَأَنْ) بهمزتين محقّقتيْنِ مفتوحتيْنِ(٤)، و(أَئْن) بهمزتين الثانية منهما مسَهَّلة(٥)، و(أَائِنْ) بهمزتين، بينَهما ألفٌ(٦)، و(أَائْنْ) بهمزة بعدَها ألفٌ، وبعدَ الألف همزةٌ مخففة(٧)، و(أَيِنْ) بتسهيل الهمزة الثانيةِ، وقلبها ياءً(٨)، و(أَيْنَ) (٩)، و(أنْ) بهمزةٍ واحدةٍ مفتوحة

(١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٥٥، وشرح المفصل ٨/ ١٥٥.

(٢) ينظر : الإيضاح ٢/ ٢٥٥.

(٣) ينظر : التيسير لأبي عمرو الداني ص ١٤٩، ومنظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي ص ١٩.

(٤) ينظر : تحبير التيسير ص ٥٢٣، وشرح طيبة النشر ص ٣٠١.

(٥) ينظر : التيسير ص ١٤٩، ومنظومة حرز الأماني ص ١٩.

(٦) ينظر : المصدران السابقان.

(٧) ينظر : المصدران السابقان.

(٨) ينظر : كتاب السبعة ص ٥٤٠، وإعراب القرآن ٣/ ٣٨٨، وإعراب القراءات لابن خالويه ٢/ ٢٣٠، والحجة للفارسي ٦/ ٣٨.

(٩) ينظر : معاني الفراء ٢/ ٣٧٤، وإعراب القرآن ٣/ ٣٨٨، ومختصر الشواذ ص ١٢٥، والحجة للفارسي=

مقصورة لا ياءَ بعدَها[١]، و(إِنْ)[٢]، واختُلفَ في تقدير الجواب المحذوفِ ؛ فقيلَ : تَطيَّرتُم[٣]، وقيلَ : تشاءَمْتُم[٤]، وقيلَ غيرُ ذلك[٥].

وقد اختُلفَ في الجواب بعدَ أداةِ الشرط الداخلةِ عليها همزةُ الاستفهام سواءٌ أكانَتِ الأداةُ اسمًا أم حرفًا ؛ فذهبَ سيبويهِ إلى أنَّ الجوابَ للشرط، والهمزةُ داخلةٌ على الجملتين الشرطِ والجواب ؛ لكونهما جملةً واحدةً، فالهمزةُ قد دخلَتْ على كلامٍ قد عَمِلَ بعضُه في بعض، فلم تعْمَلْ شيئًا، كما تدخُلُ على الجُمَل، وعلى العامل والمعمول فيه، فلا تُغيّرُ شيئًا، فأَشبَهتْ واوَ العطف وفاءَه، تقولُ : أإنْ تأْتِني آتِكَ؟ بجزم الشرطِ والجواب[٦].

وذهبَ يونسُ[٧] إلى أنّ الهمزةَ تُبْطلُ - لأصالتها في الاستفهام - عمَلَ أداةِ الشرط، وأنّ الجوابَ لها ؛ لأنه مَصبُّ الاستفهامِ، فهو في نية التقديمِ، وهو مرفوعٌ إنْ كانَ مضارعًا، نحوُ : أإنْ أَتيتَني آتيكَ؟، وذَكرَ الأُبّذيُّ[٨] - وتبِعَه أبو حيانَ[٩]، والسمينُ الحلبي[١٠]- أنّه يلزَمُ يونسَ أنْ يكونَ الشرطُ ماضيًا عندَه، نحوُ: أإنْ أَتَيْتَني أَتِيكَ؟، ولا يجُوزُ عندَه (أَإِنْ تَأتِني آتيك) بجزم الأولِ، ورفعِ الثاني إلا في

=٦/ ٣٩، وإعراب الشواذ ٢/ ٣٥٨.

(١) ينظر : المحتسب ٢/ ٢٠٥، وإعراب الشواذ ٢/ ٣٥٩.

(٢) ينظر : مختصر الشواذ ص ١٢٥، وإعراب القراءات لابن خالويه ٢/ ٢٣٠.

(٣) ينظر : معاني الزجاج ٤/ ٢٨٢، والمحرر الوجيز ١٣/ ٢٨٥، والكشاف ٤/ ٩، والبحر المحيط ٧/ ٣٢٦.

(٤) ينظر : الحجة للفارسي ٦/ ٣٩.

(٥) ينظر : البيان ٢/ ٢٩٢، والإملاء ٢/ ٢٠٢.

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٨٢ - ٨٣.

(٧) ينظر : الكتاب ٣/ ٨٣، والبيان ٢/ ١٦١، والأبذي ومنهجه في النحو (رسالة دكتوراه) ١/ ٣٧١، والإملاء ١/ ١٥١.

(٨) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢/ ١٩٦، والأبذي ومنهجه في النحو ١/ ٣٧١.

(٩) ينظر : البحر المحيط ٣/ ٦٨.

(١٠) ينظر : الدر المصون ٣/ ٤١٧.

الضرورة، وهذا مخالِفٌ لِـمَا صرَّحَ به سيبويهِ مِن أنَّ يونسَ يُجيزُ نحوَ : أإنْ تأتني آتيك[١] ؟.

واحتُجَّ لمذهب سيبويهِ بأمورٍ :

الأول: قولُه تعالى : ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، إذ لو كانَ الأمرُ كما زعَمَ يونسُ لكانَ التقديرُ في الآية : أفهم الخالدون فإن مِتَّ ؟ إذِ الجوابُ عندَه مؤخَّرٌ وكانَ حقّه التقديمَ، وهذا لا يجُوزُ ؛ إذ لا يُقالُ: أنْتَ ظالمٌ فإنْ فعَلْتَ، بل يقالُ: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلْتَ[٢]، وإنما لم يجُزْ -كما ذُكرَ- لِئَلَّا يَبْقى الشرطُ بلا جوابٍ ؛ وإنما لم يَصِحَّ تقديرُ أنْ يكونَ الجوابُ محذوفًا وما قبلَه دالاً عليه مِنْ أجْل الفاءِ المتصلةِ به[٣] إذ لا وجهَ لها إلا أنْ يُدَّعى زيادتُها، وهو ممتنعٌ هنا، لأنها نظيرةُ (ثُمّ) في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[يونس:٥١] ، وهي غيرُ زائدةٍ حتمًا، فكذلك الفاءُ[٤].

الثاني : أنَّ أداةَ الشرط لا تُلغى إلا إذا تقدَّمَها ما يسْتحِقُّ الجوابَ، وليس الشأنُ هنا كذلك، ذَكرَه الرضيُّ[٥].

الثالث : أنَّ الهمزةَ لها صدرُ الكلام، و(إنْ) لها صدرُ الكلام أيضًا، وقد وَقَع كلٌّ موقِعَه، والمعنى يَتِمُّ بدخول الهمزة على جملة الشرط وجوابِه ؛ لأنهما كالشيء الواحد ، ذكرَه أبو البقاء[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٣.

(٢) ينظر: البيان ٢/ ١٦١، والإملاء ١/ ١٥١، والأبذي ومنهجه في النحو ١/ ٣٧١.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢/ ١٩٦، والأبذي ومنهجه في النحو ١/ ٣٧١، والدر المصون المصون ٣/ ٤١٧.

(٤) ينظر : البيان ٢/ ١٦١، وشرح الرضي ٤/ ٤٦٤.

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٦٣ - ٤٦٤.

(٦) ينظر : الإملاء ١/ ١٥١.

واحْتُجَّ لقول يونسَ بالمعنى[1]، فمعنى قوله تعالى : ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِـلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] : أتنقلبون على أعقابكم إنْ ماتَ محمدٌ أو قُتل ؟، ومعنى قولِه سبحانَه : ﴿أَفَـإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾ : أفهم الخالدون إنْ مِتَّ ؟، فالسؤالُ عن جواب الشرطِ، وممّن أَخذَ بقول يونسَ الزجاجُ وكثيرٌ منَ المفسّرين[2]، وقد بَيَّن الزجاجُ كيفَ كانَ الجوابُ لألف الاستفهام مع دخولها على أداة شرطٍ، وذَكرَ نظيرَ ذلك عندَ قوله عزَّ وجلَّ : ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِـلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾، فقالَ : «وألفُ الاستفهام دَخلَتْ على حرف الشرطِ، ومعناها الدخولُ على الجزاء، المعنى : أتنقلبون على أعقابكم إنْ ماتَ محمدٌ أو قُتلَ ؛ لأنّ الشرطَ والجزاء معلَّقٌ أحدُهما بالآخر، فدَخلتْ ألفُ الاستفهام على الشرط، وأَنْبَأتْ عن معنى الدخول على الجواب، كما أنّك إذا قُلتَ : هل زيدٌ قائمٌ ؟ فإنّما تَسْتَفهِمُ عن قيامه لا مَنْ هو، وكذلك قولُكَ : ما زيدٌ قائمًا، إنما نَفَيتَ القيامَ، ولم تَنْفِ زيدًا، ولكِنّكَ أَدْخلتَ (ما) على (زيدٍ) لِتُعلِمَ مَنِ الذي نُفِيَ عنه القيامُ »[3]، ومِـمَّن أخذَ بقول يونسَ مِنَ المفسرين مكيٌّ القَيْسي، قالَ عندَ قوله تعالى : ﴿أَفَـإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾ : « حَقُّ ألفِ الاستفهام إذا دَخلتْ على حرفِ شرطٍ أنْ تكونَ رتبتُها قبلَ جواب الشرطِ، فالمعنى : أفهم الخالدون إنْ مِتّ ؟، ومثْلُـه ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِـلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾، وهو كثيرٌ »[4] وكذا ابنُ عطيةَ، قالَ عندَ الآية نفسِها : « وألِفُ الاستفهام الاستفهام داخلةٌ في المعنى على جواب الشرطِ، قُدِّمت في أَوَّل الجملةِ لأنّ الاستفهامَ له صدرُ الكلام، والتقديرُ : أفهم الخالدون إنْ مِتَّ ؟ »[5] وكذا قالَ

(١) ينظر : المحرر الوجيز ١٣/ ٣٨٤، والبرهان ٢/ ٣٦٥.

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٣/ ٣٨٤، والبحر المحيط ٣/ ٦٩، والدر المصون ٣/ ٤١٦، والبرهان ٢/ ٣٦٥.

(٣) معاني الزجاج ١/ ٤٧٤.

(٤) المشكل لمكي ص ٤٥٠.

(٥) المحرر الوجيز ١٠/ ١٤٦.

الفخرُ الرازي[١].

وذَهبَ الفراءُ إلى أنّ كلَّ استفهامٍ دَخلَ على أداة شرطٍ جازَ في الجواب الرفعُ والجزم، قالَ عندَ قوله تعالى : ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ ما نَصُّه: «كلُّ استفهامٍ دَخلَ على جزاءٍ فمعناه أنْ يكونَ في جوابه خبرٌ يقومُ بنفسه، والجزاءُ شرطٌ لذلك الخبر، فهو على هذا، وإنما جَزَمتَه ومعناه الرفعُ لمجيئه بعدَ الجزاء، كقول الشاعر :

حَلَفْتُ لَهُ إنْ تُدْلِجِ اللَيْلَ لا يَزَلْ أمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتي سَائِرُ

فـ(لا يزَلْ) في موضع رفعٍ إلا أنّه جُزمَ لمجيئه بعدَ الجزاء، وصارَ كالجواب، فلو كانَ «أفإن ماتَ أو قتلَ تنقلبون» جاز فيه الجزمُ والرفع، ومِثلُه ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ المعنى : أنّهم الخالدون إنْ مِتَّ، وقوله : ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل:١٧] لو تَأَخَّرتَ فقُلْتَ في الكلام : فكيف إنْ كَفرتُم تتقون. جازَ الرفعُ والجزم في (تتقون)»[٢]، ويُلاحَظُ من الأقوال الثلاثة أنَّ القولَ الأوّل – وهو قولُ سيبويهِ – نُظرَ فيه إلى التركيب، والثانيَ احْتُكمَ فيه إلى المعنى والثالثَ رُوعيَ فيه المعنى والتركيبُ معًا.

والذي أَرَى – والله أعلم – أنَّ الجوابَ في اللفظ للشرط فيُجزَمُ إنْ كانَ مضارعًا لِمَا قِيلَ في فساد أَنْ يكونَ للاستفهام، وأمّا معناه فَلِأَلف الاستفهامِ على ما بَيّنَ الزجاجُ.

٢ – قولُه سبحانَه : ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾.

٣ – قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾، اخْتُلفَ في الهمزة إذا كانتْ في جملةٍ عُطِفتْ بالفاء كالآيتين السابقتين، وكقوله تعالى : ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]، وقوله تعالى : ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أو بالواو، نحو

(١) ينظر : التفسير الكبير ٩/ ٢١.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٣٦.

قوله تعالى : ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة:١٠٠] ، وقولِه عـزَّ مِـنْ قائـل : ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ١٦٥] ، وقولِه سبحانَه : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، أو بـ(ثُمَّ)، كقوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١]، فذَهبَ سيبويهِ وجماعةٌ[١] إلى أنَّ الهمزةَ مقدَّمةٌ على العاطف لفظًا مؤخَّرةٌ عنه حُكْمًا – وإنْ كانَ حقُّ المستفْهَمِ عنه إذا عُطفَ أنْ يُقدّمَ فيه العاطفُ على أداة الاستفهام – لأنّ لها صدرَ الكلام، قالَ سيبويهِ : « هذا بابُ الواوِ التي تدخُلُ عليها ألفُ الاستفهام، وذلك قولُكَ : هل وجدتَ فلانًا عندَ فلانٍ ؟، فيقولُ : أَوَ هو مِـمَّن يكونُ ثَمَّ؟أدخلْتَ ألفَ الاستفهام، وهذه الواوُ لا تدخُلُ على ألف الاستفهام، وتدخُلُ عليها الألف، فإنما هذا استفهامٌ مستقبَلٌ بالألف...»[٢].

وذهب فريقٌ – منهم أبو جعفر النحاسُ – إلى أنّ الهمزةَ في موضعها الأصلي غيرُ مقدَّمةٍ، وأنّ العطفَ على جملةٍ مقدَّرةٍ بينَها وبينَ العاطف، فالتقديرُ في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ : أَمَكَثوا فَلَمْ يسيروا[٣]، وفي ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ : أَجَهِلتُم فلا تعقلون[٤]، وفي ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ﴾ أتَفعَلُ بي ذلك، ولو جِئتُـكَ بشيءٍ مبينٍ[٥]، وفي ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِـلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾ : أتؤمنون به في حياته فَإِنْ ماتَ أو قُتلَ انقلبتم[٦]، قالَ أبو جعفر النحاسُ

(١) ينظر: معاني الأخفش ١/ ٤٢٧، والمقتضب ٣/ ٣٠٧ – ٣٠٨، والمسائل المنثورة ص ٢٠٩، وابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب (رسالة ماجستير) ص ٤٨٠، والبحر المحيط ١/ ٣٠٠، والجنى الداني ص ٣١، والبرهان ٢/ ٣٥١.

(٢) الكتاب : ٣/ ١٨٧.

(٣) ينظر : البحر المحيط ١/ ٢٧٤، والمغني ١/ ٣٨.

(٤) ينظر : البحر المحيط ١/ ٢٧٤.

(٥) ينظر : الكشاف ٣/ ٣٠٠.

(٦) ينظر : المغني ١/ ٣٨.

عندَ قوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ : « في الكلام حذفٌ، والتقديرُ : أَتَأْمَنُون أنْ يَنْزِلَ بكم العذابُ، ثُمّ يُقالُ لكم إذا حَلّ بكم : الآنَ آمنْتُم به»[١] وكأبي جعفر النحاس ابنُ عطية[٢]، والزمخشري[٣]، وابن الحاجب[٤]، والبيضاوي[٥].

وضَعَّف بعضُهم هذا القولَ، ورَجَّحَ قولَ سيبويه بأنَّ هذا التركيبَ جاءَ في القرآن الكريم وغيره كثيرًا مبنيًا على كلامٍ متقَدِّمٍ، فدَلَّ على أنَّ العطفَ على سابِقٍ، ولو كانَ العطفُ على مقدَّرٍ لا على سابقٍ لصُرّحَ به، ولكنَّ ذلك لم يقَعْ في شيءٍ من صوره[٦]، فإنْ قُوبِلَ هذا بما ذَهبَ إليه سيبويهِ مِنْ تقديم بعضِ أجزاء المعطوف، وهو الهمزةُ، على العاطف – وهو خِلافُ الأصل – كانَ تقديمُ الهمزة أسهلَ مِن حذف الجملة ؛ إذِ المتجَوَّزُ فيه – على رأي سيبويه – أقلُّ لفظًا[٧]، واعتُرِضَ على هذا هذا الكلام بأنَّ التجَوُّزَ في الحروف قليلٌ، والحذفُ في كلامهم أكثرُ مِن أنْ يُحصى[٨].

وضُعِّفَ قولُ أبي جعفر النحاس أيضًا بعدم اطراده في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣][٩].

(وأَجابَ بعضُهم بأنّه لا مانعَ مِن تقدير معطوفٍ عليه محذوفٍ، والمعنى : ألا

---

(١) إعراب القرآن ٢/ ٢٥٨.

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٧/ ١٦٣.

(٣) ينظر : الكشاف ١/ ١٦٣، ١٧١.

(٤) ينظر : الأمالي النحوية ١/ ٨٩.

(٥) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ١/ ٧٩، ٨٣، ١٩٣.

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٣٩٢، وشرح المزج ص ٨٠، وحاشية الأمير ص ١٤.

(٧) ينظر : المغني ١/ ٣٨.

(٨) ينظر : شرح المزج ص ٧٩ حاشية (١٠).

(٩) ينظر : الجنى الداني ص ٣١، والمغني ١/ ٣٨.

مدبِّرَ للموجودات فَمَنْ هو قائمٌ على كلّ نفسٍ بما كسَبَتْ ؟ على أنَّ الاستفهامَ لتقرير ثُبوت الصانع، والمعنى : أَينتفِي المدَبرُ فلا أحدَ قائمٌ على كلّ نفسٍ بما كَسبَتْ؟ لا يُمكِنُ ذلك بلِ المدبِّرُ موجودٌ فالقائمُ على كلّ نفسٍ هو هو)[١]. وأجابَ وأجابَ آخرون بأنّه (يجُوزُ أنْ يُجعلَ (مَنْ) في الآية مبتدأً، خبرُه محذوفٌ، والتقديرُ : لم يُوَحِّدُوه، وتُعطَفُ هذه الجملةُ على جملةٍ محذوفةٍ مناسبةٍ، والمعنى : أهم ضالونَ، فَمَنْ هو قائمٌ على كلّ نفسٍ بما كَسبَتْ لم يوحِّدوه، والهمزةُ للإنكار التوبيخي)[٢].

والقولُ الثاني أرجَحُ - في نظري - من قول سيبويه لما ذُكرَ مِن أنَّ الحذفَ في كلام العرب أكثرُ من تقديم بعض أجزاءِ المعطوف على العاطف، وجعَلَه بعضُهم من ضرورات الشعر[٣]، والله تعالى أعلم.

وقد اخْتُلفَ في الواو والفاء الداخلةِ عليهما همزةُ الاستفهامِ في الآيات السابقةِ ؛ فقيلَ في الواو : عاطفةٌ، وهو قولُ سيبويهِ[٤]، وقيلَ : هي أَوْ الساكنةُ الواوِ حُرِّكتْ بالفتح، وهي بمعنى (بل)، وهذا قولُ الكسائي[٥]، وأجازَ الأخفشُ أنْ تكونَ الواوُ الواوُ عاطفةً، وأنْ تكونَ زائدةً[٦]، وضُعِّف قولُ الكسائي، والأخفش[٧].

والصحيحُ - عندي - أنّها عاطفةٌ، وأمَّا الفاءُ فقيلَ : عاطفةٌ[٨]، وهو الصحيحُ، الصحيحُ، وقيلَ : زائدةٌ[٩]، وقيلَ : معلَّقةٌ بِمَا قبلَها[١].

---

(١) من المنصف على المغني ١/ ٣١، مع تصرف يسير.

(٢) من شرح المزج ص ٨٠، مع تصرف يسير.

(٣) ينظر : شرح المزج ص ٧٩، حاشية (١٠).

(٤) ينظر : الكتاب ٣/ ١٨٧.

(٥) ينظر : إعراب القرآن ١/ ٢٥٢، والبحر المحيط ١/ ٣٢٣.

(٦) ينظر : معاني الأخفش ١/ ٣٢٦.

(٧) ينظر : البيان ١/ ١١٣، والبحر المحيط ١/ ٣٢٣.

(٨) ينظر : الكتاب ٣/ ١٨٩، ومعاني الأخفش ١/ ٣٢٦، والمحرر الوجيز ١٠/ ١٤٦.

(٩) ينظر : معاني الأخفش ١/ ١٨٨، ٣٢٦.

٤ – قولُه تعالى : ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠] تَقدَّم أنّ الواوَ تكونُ في مثل هذا التركيبِ عاطفةً جملةَ كلامٍ على جملةٍ، و(لو) شرطيةٌ، وجوابُها محذوفٌ، تقديرُه : يتَّبعونَهم على خَطئهم وضلالهم[٢]، وقيلَ: المعنى: أَفكَانوا يَتَّبعونهم[٣] ؟، وقيلَ : أيتَّبعونَ آباءَهم وإنْ كانوا جُهَّالاً ؟[٤]، وقالَ الزمخشريُّ[٥] : الواوُ للحال. وظاهرُ قولِ الزمخشري – كما ذَكَر أبو حيان[٦] – مخالِفٌ لقولهم : الواوُ عاطفةٌ، ويُمكِنُ الجمعُ بينَهما – على ما بَيَّن أبو حيان – (بأنَّ الجملةَ التالية لـ(لو) في مثل هذا التركيبِ جملةٌ شرطيةٌ إذ معنى قولك : اضْربْ زيدًا ولو أحسَنَ إليك. هو « وإنْ أحسَنَ » ، وإنما يُؤتى بـ(لو) هنا تنبيهًا على أنَّ ما بعدَها لم يكُنْ يُناسبُ ما قبلَها، لكنّها جاءَتْ لاستقصاء الأحوالِ التي يقَعُ فيها الفِعلُ، ولِتدُلَّ على أنّ المرادَ بذلك وجودُ الفِعْل في كلّ حالٍ حتى في هذه الحالِ التي لا تُناسبُ الفعْلَ، والواوُ فيما ذُكرَ عاطفةٌ على حالٍ مقدَّرةٍ، والعطفُ على الحال حالٌ، فصَحَّ أنْ يقالَ : إنّها للحال، وصَحَّ أنْ يقالَ : هي للعطف، مِن حيثُ ذلك العطفُ)[٧].

٥ – قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ﴾ [الأعراف: ٨٨] المعنى : أتُعِيدونَنا في مِلَّتِكم في حال كَرَاهتنا[٨].

---

(١) ينظر : معاني الأخفش ١/ ١٨٨، وسر الصناعة ١/ ٢٦٨، والكشاف ١/ ٤١٤، وتفسير البيضاوي ٢/ ٦٦٦، والفتوحات الإلهية ١/ ٣١٩.

(٢) ينظر : المشكل لمكي ص ٩٢.

(٣) ينظر : الإملاء ١/ ٧٥.

(٤) ينظر : معاني الزجاج ١/ ٢٤٢.

(٥) ينظر : الكشاف ٢/ ١٢٦.

(٦) ينظر : البحر المحيط ١/ ٤٨١.

(٧) من البحر المحيط ١/ ٤٨٠ – ٤٨١ مع تصرف.

(٨) ينظر : الكشاف ٢/ ١٢٦.

٦ – قولُه سبحانَه : ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:٣٠] قيلَ : المعنى (أتفْعلُ بي ذلك، ولو جئتُكَ بشيء مبين، أي : جائيًا بالمعجزة)[١]، وقيلَ : أتَسْجُنُني حتى في هذه الحالة التي لا تُناسِبُ أَنْ أُسجَنَ، وأنا متلَبِّسٌ بها[٢].

٧ – قولُه عزَّ مِنْ قائل : ﴿أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣] المعنى– كما قيلَ– (أَيشْفَعون، ولو كانوا على هذه الصفة لا يملكون شيئًا قطُّ حتى يملكوا الشفاعةَ ولا عقْلَ لهم ؟)[٣]، وقيلَ : أيتخِذونَهم شفعاءَهم بهذه المثابة المثابة مِن كونهم لا يعقلون ولا يملكون شيئًا ؟[٤].

٨ – قولُه سبحانَه: ﴿قَلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] قيلَ: المعنى (أتتبعون آباءَكم، ولو جئتكم بدينٍ أهدى من دين آبائكم؟)[٥]، وقيلَ : : أَوَ إنْ جئتُكم بأبْينَ وأوضح ممّا كانَ عليه آباؤكم يَصْحَبْكم لجَاجُكُم، وتقليدُكم[٦] ؟. ؟.

المطلب الثاني : دخول همزة الاستفهام على اسم الشرط في القرآن الكريم

ومِن دخول همزة الاستفهام على اسم الشرط في القرآن الكريم :

١ – قولُه سبحانَه : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس:٥١] تقدَّمَ الخلافُ في صاحبِ الجواب أهو الشرطُ أم الاستفهام ؟، وأنَّ الرضيَّ ممّنْ نصرَ رأيَ سيبويهِ أنَّ الجوابَ للشرط، غيرَ أنّ للرضي فيما يكونُ له الجوابُ بعدَ إذا الشرطيةِ خاصةً رأيًا آخرَ، وهو أنّ الجوابَ لهمزة الاستفهام لا للشرط، وذلك لأنّ (إذا) – كما يَرى –

(١) ينظر : الكشاف ٣/ ٣٠٠.
(٢) ينظر : البحر المحيط ٧/ ١٤.
(٣) ينظر : الكشاف ٤/ ١٢٧.
(٤) ينظر : البحر المحيط ٧/ ٤٣١.
(٥) ينظر : الكشاف ٤/ ٢٣٩.
(٦) ينظر : البحر المحيط ٨/ ١١.

إنما رُتِّبتْ، والجملتانِ الشرطُ والجواب بعدَها ترتيبَ أداة الشرطِ وجملَتَي الشرط والجزاء – وإنْ لم يكُنْ فيهما معنى الشرط[١] – لِيَدُلّ هذا الترتيبُ على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزومَ الجزاء للشرط[٢] وذَكَر أيضًا أنّ جزاءَ (إذا) مُقدَّمُ الرُّتبةِ مِنْ حيْثُ المعنى، واحتَجَّ لذلك بعدم إتيان الفاء في نحو قولِه تعالى : ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ [الإسراء: ٤٩] ، لأنّ التقديرَ – كما ذَكرَ – : أئنا لفي خَلْقٍ جديد إذا مِتْنا، كما عَلَّل تكرارَ الاستفهام كثيرًا في (إنَّا) كما في الآية المذكورة آنفًا، وفي قوله تعالى : ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾ [الصافات:٥٣] بِطُول الكلام وبُعْدِ العهْد بالاستفهام وليُعلَمَ أنَّ حقَّ الاستفهام أنْ يَدْخُلَ على ما هو في موضع الجوابِ[٣].

٢ – قوله تعالى : ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[الرعد: ٥] اخْتَلفَ القرّاءُ في الجمع بينَ الاستفهامَيْن في (أءذا) و(أءنّا) في هذه الآية وما أشبَهَها، فمِنْهم مَنْ جَمَعَ، ومِنْهم مَنْ اكْتَفى بأحدهما عن الآخر، ومِمّن ذَكرَ هذا الاختلافَ ومواضِعَه في القرآن الكريم أبو حيان، قالَ : « اختَلفَ القراءُ في الاستفهامَيْن إذا اجتمعا في أحدَ عشرَ موضِعًا هنا موضعٌ[٤]، وكذا في (المؤمنين)، وفي (العنكبوت)، وفي (النمل)،

(١) فسر الرضي كلامه هذا بقوله : « لما كان (إذا) موضوعًا للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن للمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى (إنْ) الشرطية؛ لأن الشرط – كما بينا – هو المفروض وجوده... ولما كثر دخول معنى الشرط في (إذا)، وخروجه عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى (إن) الشرطية وذلك في الأمور القطعية استعمال (إذا) المتضمنة لمعنى (إن)، وذلك بمجيء جملتين بعده على طراز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطًا وجزاءً، كقوله تعالى :﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾ ». شرح الرضي (٣/ ١٨٦ – ١٨٧).

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٨٨.

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٦٤.

(٤) يقصد سورة (الرعد).

وفي (السجدة)، وفي (الواقعة)، وفي (النازعات)، وفي بني إسرائيل موضِعانِ، وكذا في (الصافات)، وقرأَ نافعٌ والكسائي بجَعْل الأوّلِ استفهامًا، والثاني خبرًا إلا في (العنكبوت)، وأمّا في (النمل) فعلى أصْلِه إلا أنّه زادَ نونًا، فقرأ (إننا لمخرجون)، وقرأَ ابنُ عامر بجَعْل الأول خبرًا والثاني استفهامًا إلا في (النمل)، و(النازعات) فَعكَسَ، وزادَ في (النمل) نونًا كالكسائي، وإلا في (الواقعة)، فقرَأَهما باستفهامَيْن، وهي قراءةُ باقي السبعة في هذا الباب إلا ابن كثيرٍ وحفصًا قرآ في (العنكبوت) بالخَبَر في الأول، وبالاستفهام في الثاني، وهم على أصولهم في اجتماع الهمزتين مِن تخفيفٍ، وتحقيق، وفَصْلٍ بينَ الهمزتَيْن وتَرْكِه »[(١)]، وقد ذَكَر بعضُهم أنّ تكرارَ الاستفهام إنما يكونُ للتأكيد[(٢)]، وأنّ مَنْ اكتفى بأحدهما استَغنى بما أبْقَى عمّا ألْقَى[(٣)]، وأنّ مَنْ حَذفَ الاستفهامَيْن لم يُردِ الخبرَ حقيقةً، ولكن حَذفَ همزةَ الاستفهام لدلالة المعنى[(٤)].

٣ – قوله عزَّ مِن قائل : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر:١٩] همزةُ الاستفهام داخلةٌ على (مَنْ) الشرطية عندَ جماعةٍ، مِنهم الحوفيُّ[(٥)] والزمخشري، قالَ الزمخشريُّ عندَ هذه الآية : « جملةٌ شرطيةٌ دَخلَ عليها همزةُ الإنكار، والفاءُ فاءُ الجزاء »[(٦)].

٤ – قولُه سبحانَه : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ [فاطر: ٨] جَعلَ بدرُ

(١) البحر المحيط ٥/ ٣٦٥ – ٣٦٦، وينظر : كتاب السبعة ٢٨٥ – ٢٨٦، وإعراب القراءات لابن خالويه ٢/ ١٦٢، والتيسير ص ١٠٧، ١٣٧.

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٨/ ١٢٢، والكشاف ٤/ ١١٧، والبيان ٢/ ٤٨، والبحر المحيط ٧/ ٤٢١.

(٣) ينظر : البيان ٢/ ٤٨.

(٤) ينظر : البحر المحيط ٦/ ٤٤.

(٥) ينظر : البحر المحيط ٧/ ٤٢١.

(٦) الكشاف ٤/ ١١٧.

الدين بنُ مالك (مَنْ) في هذه الآية شرطيةً والهمزةَ داخلةً عليها، قالَ : « وإذا لم يتقَدَّمْ على الشرط ما هو الجوابُ في المعنى فلابدَّ مِن ذكْره إلا إذا دَلَّ عليه دليلٌ فإنه حينَئذٍ يسُوغُ حذفُه كما في قوله تعالى...وفي قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ تَتِمَّتُه : ذَهبَتْ نفْسُك عليهم حسرةً... أو تَتِمَّتُه : كَمْن هداه اللهُ تعالى »[١] وأَبطلَ ابنُ هشام التقديرَ الثاني، ومَنعَ أَنْ تكونَ (مَنْ) في الآية شرطيةً، قالَ : « ومِنَ الوَهَم قولُ الكسائي...وقولُ بدرِ الدين بن مالكٍ في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ ﴾: إنَّ جوابَ الشرط محذوفٌ، وإنَّ تقديرَه : ذَهبَتْ نفْسُك عليهم حسراتٍ... أو كَمَن هداه الله... والتقديرُ الثاني باطلٌ، ويجِبُ عليه كونُ (مَنْ) موصولةً »[٢] ودافعَ الدمامينيُّ عن بدر الدين بأنَّه رُبّما يكونُ أرادَ بـ(مَنْ) الموصولةَ، وأنّه أطلقَ على خبرها جوابَ الشرط مِن حيْثُ كونُه شبيهًا به في المعنى فإنّ قولَ القائل : الذي يأتيني أُكرمُه، في معنى : مَنْ يأتِني أكرِمْه، وذَكَر الدمامينيُّ أنَّ هذا الإطلاقَ مجازيٌّ، والقرينةُ فيه عدمُ صلاحية المقدَّرِ لأَنْ يكونَ جوابَ شرطٍ[٣]، ويُضْعِفُ كلامَ الدماميني – في نظري – أنَّ حديثَ بدر الدين كانَ عن جواب الشرط الحقيقيِّ لا المجازيِّ، وأنّه لم يذكُرْ قبلَ ذلك الاسمَ الموصولَ لا مِن قريبٍ ولا بعيد حتى يُقالَ : إنّه رُبّما أرادَه، والله تعالى أعلم.

هذا، وذَكرَ الشيخُ عضيمة أنّ (مَنْ) في هذه الآية شرطيةٌ عندَ الزجاج أيضًا[٤]، ونَصُّ ما قالَه الزجاجُ في هذه الآية هو : «الجوابُ هاهنا على ضربَيْن ؛ أحدُهما : يدُلُّ عليه ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ﴾ ويكونُ المعنى : أَفَمَنْ زُيّن له سوءُ عمله،

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٧٠٤ – ٧٠٥.
(٢) المغني ٢/ ٢٣٦ – ٢٣٧.
(٣) ينظر : المنصف على المغني ٢/ ٢٣٣.
(٤) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٢٥٨.

فَأَضَلَّه اللهُ ذهبَتْ نفْسُك عليه حسرةً، ويكونُ ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ﴾ يدُلّ عليه... ويجوز أنْ يكونَ الجوابُ محذوفًا، ويكونَ المعنى : أفمَنْ زُيّنَ له سوءُ عمله كمَنْ هداه اللهُ، ويكونُ دليلُه ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ »[1] والذي يظهر لي – والله أعلم – أنّ مرادَ الزجاج بالجواب هنا هو جوابُ (مَنْ) الموصولةِ لا الشرطيةِ، كما ذَكرَ الشَيخُ عضيمة، وأنّ الزجاجَ إنما أطلَقَ على خبر الموصول لفظَ الجواب مجازًا لِـمَا ذَكرْتُ آنفًا مِن كلام الدماميني الذي دافَعَ به عن بدر الدين بن مالكٍ، والقرينةُ هاهنا عدمُ صلاحية ما قدَّرَه الزجاجُ، وهو (كَمَنْ هداه الله) لأَنْ يكونَ جوابَ شرطٍ، ويُعضِّدُ هذه القرينةَ أيضًا أنَّ الزجاجَ لم يُقيّدِ الجوابَ بالشرط بل أطلقَ. والله تعالى أعلم.

(١) معاني الزجاج ٤/ ٢٦٤.

الخاتمة

انتهيتُ في هذا البحث إلى نتائج من أهمها :

١- أنّ الراجح - في نظري - إذا اجتمع أَلِفُ الاستفهام وأداةُ شرط أنْ يكون الجواب للاستفهام في المعنى وللشرط في اللفظ فيجزم إن كان مضارعاً.

٢- أنّ همزة الاستفهام لا تدخل على الاستفهام لأنّه إن كان (هل) فهي بمنزلة (قد) وإن كان غير (هل) فإنّ الهمزة تكون قد خرجت عن معنى الاستفهام إلى التقرير وهو نوع من الخبر.

٣- أنّ (أم) إذا دخَلَتْ على (كيف) كانت عاطفة، و(كيف) للاستفهام، وإذا دخَلَتْ على (هل) كانت (هل) بمعنى (قد).

٤- أنّ قول الزمخشري : المعطوف عليه في نحو ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ مقدّر قبل الهمزة. سبقه إليه أبو جعفر النحاس، فالزمخشري تابع لا متبوع، ولم يذكر ذلك أحدٌ من النحاة فيما وقفْتُ عليه.

٥- أنّ قول أبي جعفر النحاس والزمخشري أولى - عندي - من قول سيبويه لأن الحذف في كلام العرب - كما ذُكرَ - أكثر من تقديم بعض أجزاء المعطوف على العاطف.

٦- أن الرضي مِمّن نصرَ رأي سيبويه يرى أنّ الجواب بعد إذا الشرطية خاصةً يكون لهمزة الاستفهام لا للشرط.

٧- أنّ جواز حذف همزة الاستفهام عن أَمْن اللبس في الاختيار مع أم وعند فقدها هو المختارُ.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية :

١. **الأبذي ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية**، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد / سعد حمدان محمد الغامدي.

٢. **أبو عبد الله بن الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل**، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد / حمّاد بن محمد حامد الثمالي.

٣. **ابن النحويّة وحاشيته على كافية ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد/ حسن محمد عبد الرحمن أحمد.

٤. **حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين**، تحقيق ودراسة، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد / حمّاد بن محمد الثمالي.

٥. **شرح الكافية لابن الحاجب**، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، بجامعة الأزهر، إعداد / جمال مخيمر.

ثانياً : المطبوعات :

٦. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، للشيخ / أحمد الدمياطي، تصحيح علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت.

٧. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

٨. **الأزهية في علم الحروف**، للهروي، تحقيق / عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

٩. **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق / عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

١٠. **إعراب القراءات السبع وعللها**، لابن خالويه، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

١١. **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق / محمد السيد أحمد عزوز، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

١٢. **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق / زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

١٣. **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله الحسني العلوي، تحقيق ودراسة / محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

١٤. **الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)**، لابن الحاجب، تحقيق / هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

١٥. **إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، لأبي البقاء العكبري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

١٦. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، دار الفكر.

١٧. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي**، دار صادر، بيروت.

١٨. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، الطبعة الخامسة، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

١٩. **الإيضاح في شرح المفصل**، لابن الحاجب النحوي، تحقيق / موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية.

٢٠. **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٢١. **البرهان في علوم القرآن**، للزركشي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م.

٢٢. **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق / طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

٢٣. **التبصرة والتذكرة للصيمري**، تحقيق / فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م .

٢٤. **تحبير التيسير في القراءات العشر**، لمحمد بن محمد بن الجزري، دراسة وتحقيق / أحمد محمد مفلح القضاة، الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمان، الأردن، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .

٢٥. **تذكرة النحاة**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

٢٦. **التعليقة على كتاب سيبويه**، للفارسي، تحقيق وتعليق، عوض حمد القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .

٢٧. **التفسير الكبير**، للفخر الرازي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨. **التلخيص في القراءات الثمان**، لأبي معشر عبد الكريم الطبري، دراسة وتحقيق: محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

٢٩. **التوطئة**، لأبي علي الشلوبين، تحقيق / يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.

٣٠. **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو الداني، تحقيق / حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، مكتبة الصحابة، الإمارات، ومكتبة التابعين، القاهرة، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .

٣١. **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه / أوتو برتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢. **الجامع الصحيح**، وهو الجامع المسند الصحيح المختصر، للإمام البخاري، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢ هـ.

٣٣. **الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

٣٤. **حاشية الدسوقي وبهامشه متن مغني اللبيب** لابن هشام الأنصاري، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.

٣٥. **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق / بدر الدين قهوجي وجويجاتي، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣ م .

٣٦. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م .

٣٧. **الخصائص**، لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م .

٣٨. **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٣٩. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي، تحقيق / أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م .

٤٠. **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، شرح / يوسف شكري، دار الجيل، بيروت.

٤١. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للمالقي، تحقيق / أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق.

٤٢. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، للألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٣. **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، دراسة وتحقيق / حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م .

٤٤. **شرح ألفية ابن مالك**، لابن الناظم، تحقيق / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

٤٥. **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق / عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م .

٤٦. **شروح التلخيص**، الجزء الثاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٤٧. **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٦ م .

٤٨. **شرح السعد المسمى مختصر المعاني في علوم البلاغة**، لسعد الدين التفتازاني، حققه وهذبه / محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.

٤٩. **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن الجزري الدمشقي.

٥٠. **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لمحمد بن مالك، تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

٥١. **شرح اللمع في النحو**، للواسطي الضرير، تحقيق / رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، الشركة الدولية للطباعة، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠ م .

٥٢. **شرح المفصل**، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٥٣. **شرح مغني اللبيب**، لابن هشام الأنصاري، المسمى بشرح المزج، للدماميني، دراسة وتحقيق / عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة،١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م .

٥٤. **شرح الوافية نظم الكافية**، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق / موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، بغداد، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

٥٥. **شعر زيد الخيل (شعراء إسلاميون)**، تحقيق / نوري القيسي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

٥٦. **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لمحمد بن مالك، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٥٧. **الصاحبي**، لأحمد بن فارس، تحقيق / السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٥٨. **ضرائر الشعر**، لابن عصفور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥٩. **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، للجمل، دار الفكر.

٦٠. **كتاب الأمثال** للقاسم بن سلام، تحقيق / عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

٦١. **كتاب السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق / شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

٦٢. **كتاب سيبويه، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٧٧ م .**

٦٣. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، للزمخشري، رتبه

وضبطه وصححه / محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥ م .

٦٤. **الكنز في القراءات العشر**، لعبد الله ابن الوجيه الواسطي، تحقيق / هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٥. **لباب الإعراب**، لتاج الدين الإسفراييني، دراسة وتحقيق/ بهاء الدين عبد الوهاب عبدالرحمن، الطبعة الأولى، دار الرفاعي للنشر والطباعة، الرياض، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤ م .

٦٦. **اللمع في العربية**، لابن جني، تحقيق / حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م .

٦٧. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ م .

٦٨. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية الأندلسي، تحقيق/ عبد الله الأنصاري ، والسيد عبد العال إبراهيم، طبع على نفقة الشيخ / خليفة بن حمد آل ثاني، قطر.

٦٩. **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، عني بنشره ج. برجستراسر، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٣٤م .

٧٠. **المسائل المنثورة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق / شريف عبد الكريم النجار، الطبعة الأولى، دار عمار، عمّان، الأردن، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤ م .

٧١. **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي، حققه / ياسين محمد السواس، الطبعة الثالثة، اليمامة، دمشق، بيروت، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م .

٧٢. **معاني القرآن**، للفراء، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م .

٧٣. **معاني القرآن**، للأخفش، تحقيق / عبد الأمير محمد أمين الورد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٧٤. **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق / عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب،

بيروت، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م .

٧٥. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع، للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩ م .

٧٦. **مغني اللبيب**، لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٧٧. **المفصل في علم العربية**، للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.

٧٨. **المفضل في شرح المفصل (باب الحروف)**، لعلم الدين السخاوي، تحقيق وتعليق / يوسف الحشكي، الطبعة الثانية، وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢ م .

٧٩. **المفضليات**، تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان.

٨٠. **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**، للشمني، وبهامشه شرح الدماميني على متن المغني المذكور، المطبعة البهية، القاهرة.

٨١. **منظومة حرز الأماني ووجه التهاني**، للشاطبي، تحقيق :أيمن رشدي سويد، الطبعة الأولى ، مكتبة دار نور المكتبات، جدة، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م .

٨٢. **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، دار الفكر.

٨٣. **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، للأعلم الشنتمري، ضبطه/ يحيى مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٨٤. **الهاشميات**، للكميت، شرح / محمد محمود الرافعي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، القاهرة، ١٣٣٠ هـ/ ١٩١٢ م .

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

ملخص البحث..... ٢٢٥

المقدمة..... ٢٢٦

المبحث الأول : همزة الاستفهام ٢٢٧

المطلب الأول : خصائصها..... ٢٢٨

المطلب الثاني : خروجها عن معنى الاستفهام..... ٢٣٣

المطلب الثالث : هل تدخل همزة الاستفهام على الاستفهام ؟..... ٢٣٨

المبحث الثاني : دخول همزة الاستفهام على أداة الشرط في القرآن ٢٤٢

تمهيد في صدارة أدوات الشرط وكذا الاستفهام ٢٤٢

المطلب الأول : دخول همزة الاستفهام على حرف الشرط في القرآن..... ٢٤٣

المطلب الثاني : دخول همزة الاستفهام على اسم الشرط في القرآن ٢٥٢

الخاتمة ٢٥٧

فهرس المصادر والمراجع ٢٥٨

فهرس الموضوعات..... ٢٦٥